

القوانين والقرارات

نحن عبد الله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة ٥٣ من الدستور.

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٤٧/٤/٢ .
نصادق بمقتضى المادة ٢٥ من الدستور على القانون الموقت التالي ونأمر بإصداره :

قانون رقم (٨) لسنة ١٩٤٧

(قانون موقت لفرض ضرائب إضافية لسنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨)

- ١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون الضرائب الإضافية لسنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ المالية) ويعمل به ابتداء من السنة المذكورة.
- ٢ - تستوفى إضافة إلى رسوم الجمارك قدرها واحد ونصف في المئة من قيم جميع البضائع المستوردة التابعة للرسوم المذكورة.
- ٣ - يضاف عشرون في المئة على رسم المكوس على المفرويات الرجعية المصنوعة في شرق الأردن الذي يستوفى بمقتضى قانون منع المسكرات لسنة ١٩٢٨ واي تعديل طرأ أو يطرأ عليه .
- ٤ - يضاف بخمسون في المئة إلى الضرائب والرسوم التالية :-
أ - ضريبة الدخل التي تستوفى بمقتضى القانون المؤرخ في ١٨/٣/١٩٣٣ واي تعديل طرأ أو يطرأ عليه .
ب - رسوم الحمامة التي تستوفى بمقتضى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٤٤ ، او القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٤٤ ، واي تعديل طرأ أو يطرأ عليه .
ج - الرسوم التي تستوفى من الأطباء والصيادلة بمقتضى ذيل قانون الصحة لسنة ١٩٣٣ واي تعديل طرأ أو يطرأ عليه .
- ٥ - يضاف خمسة وسبعون في المئة إلى رسوم رخص الصناعات التي تستوفى بمقتضى القانون المؤرخ في ٢٠/٣/١٩٣٣ ، واي تعديل طرأ أو يطرأ عليه .
- ٦ - تستوفى الضرائب الإضافية المبينة في هذا القانون من السنة المالية التي تبدأ بتاريخ ١ نيسان سنة ١٩٤٧ وتنتهي في ٣١ آذار سنة ١٩٤٨ .
- ٧ - يعمل هذا القانون الموقت على القانون رقم ٧ لسنة ١٩٤٧ الذي ألغى في عوجيه .

في ١٢ جمادى الأولى ١٣٦٦ و ١٩٤٧/٤/٢

وزير المالية والاقتصاد
سليمان العباسي

رئيس الوزراء
عبد الرزاق

(عبد الله)

نحن عبد الله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية .

بمقتضى المادة (٥٣) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٤٧/٤/٣ .

نصادق بمقتضى المادة (٧٥) من الدستور ، على القانون الموقت التالي ونأمر بإصداره :

قانون رقم (٩) لسنة ١٩٤٧

(قانون الانتخاب لمجلس النواب)

القسم الاول

(تعريف)

- ١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون الانتخاب لمجلس النواب) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- ٢ - تشمل كلمة (المتصرف) محافظ العاصمة .
- ٣ - قيد كلمة (بدوي) أي فرد من اقراء البدو الرجل من الذكور .
ونحوها للفرق المقصود في هذا القانون ؛ يقسم البدو الرجل إلى قسمين : بدو الشمال ، وبدو الجنوب . بدو الشمال هم
الوصف والرحال وبنو خالد والعيسى والسليط وتوابهم . وبدو الجنوب هم الحويطات والمنايعيون والحجابيا وتوابهم .

القسم الثاني

(في حق الانتخاب)

- ١ - لكل أردني (غير بدوي) من المذكور حق انتخاب اعضاء مجلس النواب متى اكمل ثلثي عشرة سنة شمسية من عمره .
ويحرم من هذا الحق :
أ - من كان حائزاً على جنسية اجنبية او مدعياً بحماية اجنبية .
ب - من كان محكوماً عليه بالإعدام ، او كان يقضي مدة حكم بالسجن .
ج - من كان محجوراً عليه من محكمة ذات صلاحية ، ولم يرفع الحجر عنه .
د - من كان محكوماً عليه بالإفلاس ، ولم يستند اعتباره قانوناً .
هـ - من كان مجنوناً او مستوها .
- ٢ - من كان من اقارب خليفة الملك المظلم في الدرجة المئوية في قانون الاسرة المالكة .
- ٣ - على كل نائب ان يتولى حقوقه الانتخابية بنفسه في دائرة الانتخاب في موطنه ، وموطن الانتخاب لكل شخص هو
المهنة التي يزعم فيها إقامة ، او التي يكون فيها مقر طائفته الشخصية .
- ٤ - لا يجوز الانتخاب ان يتولى حصة أكثر من مرة واحدة في الانتخاب الواحد ولا ان يستعمل صوته في غير منطقة الانتخاب
المسجل اسمها فيها .
- ٥ - بين تاريخ ومبدأ انتخاب اعضاء مجلس النواب من قبل رئيس الوزراء باعلان يصدر عليه القاية ونصوري الجريدة الرسمية .
وعلى رئيس الوزراء اعلان رئيس الوزراء المنصوص عليه في المادة السادسة من هذا القانون .
وتتولى على كل بلدة او قرية اثنتان
عشر مندوباً للمنتخبين لطلقة واحدة تسمى (لجنة تنظيم جدول الانتخاب) وتتولى هذه اللجنة من احد مواطني
البلدة رئيساً ، ومن مختار القرية ومن عضو من الهيئة الانتخابية (يقره القانون والكتابة) . ويمنح المؤلف وعضو

الهيئة الاختيارية من قبل المتصرف أو القائم مقام ، وإذا وجد في البلدة أو القرية أكثر من مختار واحد فيكون جميع المختارين في تلك البلدة أو القرية أعضاء في اللجنة ، وعندئذ يستثنى عن عضو الهيئة الاختيارية إما في العاصمة ومراكز الأمانة والأمانة فلولف لجنة تنظيم جدول الناخبين في كل حي من الأحياء من أحد موظفي الحكومة رئيساً ومن مقرر من وجوه الحي (يعرفان القراءة والكتابة) وبينهم جميعهم المتصرف أو القائم مقام .

٨ - بدون في جدول الناخبين الاسم الكامل لكل ناخب توفرت فيه عند تنظيم الجدول الصفات القانونية المطلوبة لتولي المنون الانتخابية وصحته وسننه ومذهبه وحمل اقامته .

يكون الجدول المذكور على نصختين ، بحسب القرى والأحياء ، وترقم أسماء الناخبين في كل قرية أو حي بالتسلسل على ترتيب حروف الهجاء .

٩ - على لجنة تنظيم جدول الناخبين في كل بلدة أو قرية أو حي أن تقدم نسختي الجدول موقفاً عليها من أعضائها إلى المتصرف أو القائم مقام خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإعلان المنصوص عليه في المادة السادسة ، فيوقع المتصرف أو القائم مقام على النسختين المذكورتين ، ويحفظ بالنسخة الأولى منها لديه . ولا يجوز تعديل هذه النسخة إلا فيما يتعلق بالصحح طبقاً لقرارات مأمور المراجعة أو حكم المحكمة كما سيروى النص عليه . ويجب أن يوقع المتصرف أو القائم مقام على كل تعديل يجري في النسخة المشار إليها .

أما نسخة الجدول الثانية ، فيرسلها المتصرف أو القائم مقام إلى مختار القرية أو الحي لتبقى محفوظة عنده ، وعليه تصحيحها بحسب التعديلات التي يسلتها إليه المتصرف أو القائم مقام عملاً بالفقرة السابقة .

١٠ - يعرض جدول الناخبين في كل بلدة أو قرية أو حي واقع ضمن دائرة الانتخاب في الأماكن التي يبينها المتصرف أو القائم مقام ، وتكون مدة العرض خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلم المختار نسخة الجدول كما هو منصوص عليه في المادة التاسعة من هذا القانون . وعلى المختار أن يقدم إلى المتصرف أو القائم مقام ورقة ضبط يكون قد وقعها هو وأفراد الهيئة الانتخابية مثبتة عرض الجدول بالصورة المذكورة .

١١ - أ - لكل شخص يملك حق الانتخاب ، وأهل ادخال اسمه في جدول الناخبين بشرط حق ، أو حصل خطأ في البيانات الخاصة به ، أن يطلب ادخال اسمه في الجدول أو تصحيح تلك البيانات . وكذلك لكل ناخب مدرج اسمه في أي جدول من جداول الناخبين في دائرة الانتخاب أن يطلب ادخال اسمه من أجل بغير حق أو حذف اسم من ادخل بغير حق ، وله أيضاً أن يطلب تصحيح البيانات الخاصة بالنسبة له أن كان له اعتراض على صحة . ب - تقدم هذه الطلبات والاعتراضات كتابة إلى المتصرف أو القائم مقام ، ومن دون طوابع خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ عرض جدول الناخبين من قبل المختار وفقاً للمادة العاشرة من هذا القانون وتبدي في دفتر خاص بحسب تواريخ ورودها ، وتسلمى ورسولات لتقديمها . ج - على المتصرف أو القائم مقام أن يصدر إعلاناً يدعو فيه جميع الأشخاص الذين قدموا طلبات أو اعتراضات من الترم السابق أن يحضروا إلى المكان وفي الوقت المبين في ذلك الإعلان إما بالذات أو بواسطة وكلاء منهم ليقدروا بينهم أمام مأمور المراجعة التي ذكره في المادة التالية ، ويجب أن يعلق الإعلان المذكور في مكان ظاهر في القرية أو الحي الذي وردت طلبات أو اعتراضات على جدول الناخبين الخاص به ، وذلك لمدة عشرة أيام من تاريخ انتهاء المهلة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة .

١٢ - أ - بيت في الطلبات والاعتراضات المار ذكرها مأمور مراجعة الهيئة ورئيس الداخلية من موظفي الإدارة ، وذلك خلال مدة خمسة أيام من تاريخ انتهاء المهلة المنصوص عليها في المادة ١١ من هذا القانون ، ويصحب جميع جداول الناخبين وفقاً لقرارات مأمور المراجعة .

ب - يجوز لمأمور المراجعة إذا رغب في تفتيش ما جند رؤيته الطلبات أو الاعتراضات المقدمة إليه أن يدعو أي شخص كان لحضور أمامه في الوقت والمكان المبين لهذا الغرض من أجل التفتيش . وإذا تخلف ذلك الشخص عن الحضور أو لم يحضر أو لم يأت في الوقت المبين له يصدر الأمر بإجباره على الحضور ، وتلزمه في ذلك التفتيش قبل التفتيش المذكور .

١٣ - أ - يجوز استئناف قرار مأمور المراجعة إلى المحكمة الابتدائية الواقع في دائرة اختصاصها من كذا المأمور المؤم إليه في

خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره ، وعلى المحكمة أن تصدر حكمها في غضون سبعة أيام من تاريخ تقديم الاستئناف إليها ، ويكون حكمها نهائياً .

ب - قدم الاستئناف برفضة بلا طوابع تضم إليها صورة قرار مأمور المراجعة والأوراق التي يستند إليها المستأنف . ج - لا تستوفي أية رسوم عن الاستئناف ، غير أنه يجب على المستأنف أن يدفع تأميناً قدره [٢٥٠] ملا عند تقديم الاستئناف ، فإذا قررت المحكمة رد استئنافه يكون هذا التأمين إيراداً للخزينة المالية .

١٤ - تبلغ المحكمة الابتدائية مأمور المراجعة ما أصدرته من القرارات نافذاً لقراراته ، وذلك في خلال خمسة أيام من تاريخ قرارها ، وحتى هذا التبليغ يكون لقرارات مأمور المراجعة كل ما يترتب عليها من الآثار القانونية .

١٥ - يجوز لأي ناخب مدرج اسمه في أحد جداول الناخبين في دائرة الانتخاب ، أن يدخل خصماً أمام مأمور المراجعة المصوص عليه في المادة ١٢ أو أمام المحكمة الابتدائية في أي نزاع بشأن ادراج اسم أو حذفه ، ولو لم يكن طرفاً في القرار الصادر من مأمور المراجعة .

١٦ - لكل من ورد اسمه في جدول الناخبين ، الحق في الاعتراض في الانتخاب . ولا يجوز لأحد ما الاشتراك فيه ما لم يكن اسمه مسجلاً في الجدول .

القسم الثالث

(في انتخاب أعضاء مجلس النواب)

١٧ - يؤلف مجلس النواب من ٢٠ نائباً ، ١٨ منهم ينتخبون بالصورة المبينة في القسمين الثاني والثالث من هذا القانون وتأتيان بتعيين بالصورة المبينة في القسم الرابع منه .

١٨ - قسم الملكة إلى تسع دوائر انتخاب ، وهي :

١ - قضاء عمان ، مع قصبي جرش ومادبا .

٢ - قضاء السلط .

٣ - قضاء مادبا ، باستثناء قسبة مادبا .

٤ - قضاء اربد ، مع قسبة عجلون .

٥ - قضاء عجلون ، باستثناء قسبة عجلون .

٦ - قضاء جرش ، باستثناء قسبة جرش .

٧ - قضاء الكرك .

٨ - قضاء الطفيلة .

٩ - لواء معان .

وتنقسم هذه الدوائر العدد التالي من النواب .

١ - ينتخب قضاء عمان ، بما في ذلك قسبتا جرش ومادبا ، خمسة نواب منهم أربعة نواب مسلمون ، على أن يكون اثنين من هؤلاء الأربعة شركسين ونائباً واحداً مسيحياً .

٢ - ينتخب قضاء السلط نائباً واحداً مسلماً ، ونائباً واحداً مسيحياً .

٣ - ينتخب قضاء مادبا ، باستثناء قسبة مادبا ، نائباً واحداً مسلماً .

٤ - ينتخب قضاء اربد ، بما في ذلك قسبة عجلون ، نائبين اثنين مسلمين ونائباً واحداً مسيحياً .

٥ - ينتخب قضاء عجلون ، باستثناء قسبة عجلون ، نائباً واحداً مسلماً .

٦ - ينتخب قضاء جرش ، باستثناء قسبة جرش ، نائباً واحداً مسلماً .

٧ - ينتخب قضاء الكرك نائبين اثنين مسلمين ونائباً واحداً مسيحياً .

٨ - ينتخب قضاء الطفيلة نائباً واحداً مسلماً .

٩ - ينتخب لواء معان نائباً واحداً مسلماً .

- ١٩- تمهيداً لحماية الانتخاب ، يجوز تقسيم دائرة الانتخاب الواحدة الى مناطق انتخاب فرعية بقرار يصدر من وزير الداخلية وينشر في الجريدة الرسمية . ويراعى في تحديد مناطق الانتخاب الفرعية عدد السكان وعدد الناخبين والاقسام الادارية وغير ذلك من الشروط التي يتحقق معها التنظيم الصالح لحماية الانتخاب .
- ٢٠- يحق لكل اردني دخل اسمه في احد جداول الناخبين ان ينتخب عضواً لمجلس النواب الا اذا كان فاقد الاهلية لذلك بقضى احكام الدستور .
- ٢١- يجوز لكل اردني دخل اسمه في احد جداول الناخبين ان يرشح نفسه في اية دائرة انتخاب يختارها بشرط ان يقدم الى المصرف او القاعة في دائرة الانتخاب التي يرغب في ترشيح نفسه عنها شهادة رسمية موقع عليها من المصرف او القاعة في دائرة الانتخاب المدجل اسمه فيها كخاضع ثبت هذا التسجيل .
- ٢٢- على كل من يرشح نفسه للانتخاب ان يودع الخزانة المالية مبلغ عشر ليرات فلسطينية كضامن . يرد اليه اذا نجح في الانتخاب . واذا عدل عن الترشيح ، او لم ينجح في الانتخاب فيخصص المبلغ المذكور للاعمال الخيرية المحلية في الدائرة الانتخابية وفقاً لتعليمات يصدرها مجلس الوزراء .
- ٢٣- كل من يرشح نفسه للانتخاب ، عليه ان يقدم الى المصرف او القاعة ورقة ترشيح مذبلة بوقيته ومصحوة بوصول يبلغ التامين المنصوص عليه في المادة ٢٢ وذلك في خلال عشرة ايام من تاريخ نشر الاعلان المنصوص عليه في المادة ١٦ من هذا القانون . وكل ترشيح يقدم بعد انقضاء المدة المذكورة يعتبر باطلاً .
- ٢٤- يمدد المصرف او القاعة بامور توقيع المرشح ، وتفيد الترشيحات بحسب تواريخ ورودها في دفتر خاص ، وتطلى وصولات مقابلها .
- ٢٥- يمرض جدول اسماء المرشحين في كل دائرة انتخاب بواسطة المصرف او القاعة في مركز دائرة الانتخاب . وفي جميع مناطق الانتخاب الفرعية ، في خلال خمسة ايام التي تلي انتهاء المدة المبينة في المادة ٢٣ . ويبقى هذا الجدول معرضاً مدة ثلاثة ايام ، ولكل مرشح اغفل ادخال اسمه في الجدول المذكور ان يطلب من المصرف او القاعة مقام ادخاله في غضون ثلاثة ايام المبينة للمرض .
- ٢٦- لكل مرشح ان يبدل من الترشيح باستدعاء بلا طوائع يقدمه الى المصرف او القاعة قبل اليوم المبين للانتخاب وفي هذه الحالة يشطب اسم ذلك المرشح من جدول المرشحين .
- ٢٧- لا يجوز انتخاب احد لعضوية مجلس النواب من غير الاشخاص المبينة اعلاه في جدول المرشحين .
- ٢٨- يجري الترشيح والانتخاب لعضوية مجلس النواب على الفوال الذي يعين بالظمة يصدرها مجلس الوزراء .
- ٢٩- بعد انتهاء الانتخابات يرسل رئيس الوزراء الى كل شخص انتخب نائبا في مجلس النواب شهادة بانتخابه .

القسم الرابع

(في انتخاب نائبي البدو)

- ٣٠- ينتخب نائبان اثنان من البدو في مجلس النواب .
- ٣١- يعين جلالة الملك العظيم ، بامر سام ينشر في الجريدة الرسمية ، لجنيتين من بدو الشمال وبدو الجنوب ، تؤلف كل منهما من عشرة مشايخ ، وتنتخب كل لجنة نائبا واحداً .
- ٣٢- يعين رئيس الوزراء ، باعلان ينشر في الجريدة الرسمية ، يوم الانتخاب لنائبي البدو . وفي اليوم المبين يجتمع المجلس وتنتخب كل منهما النائب المطلوب . ويجري انتخاب النائبين المذكورين على اللوان الذي يعين بالظمة يصدرها مجلس الوزراء .

القسم الخامس

(في عدم الجمع بين العضوية وغيرها وفي سقوط العضوية)

- ٣٣- لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس النواب والوظائف العامة . والمقصود بالوظائف العامة كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبه من الاموال العامة . ويدخل في ذلك موظفو الدوائر البلدية . وكذلك لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس النواب وعضوية المجالس الادارية او المجالس البلدية او الهيئات الاختيارية . وكل نائب قبل وظيفة من الوظائف العامة المشار اليها في هذه المادة ، او قبل عضوية في احد المجالس الادارية او المجالس البلدية او الهيئات الاختيارية يعتبر انه تنازل عن عضويته في مجلس النواب ، ويصبح محله شاغراً .
- ٣٤- اذا وجد احد اعضاء مجلس النواب في حالة من حالات عدم الاهلية المنصوص عليها في المادة ٢٠ من هذا القانون ، سواء عرّضته اثناء عضويته ام انها لم تعلم الا بعد انتخابه ، تسقط عضويته ويصبح محله شاغراً .
- ب- اذا توفي عضو مجلس النواب ، او تقيت عت جلسات المجلس اكثر من شهر واحد خلال اية دورة عادية او اكثر من ثلث المدة خلال اية دورة استثنائية بدون ان يحصل على اذن بذلك من المجلس (الا اذا كان تقيته ناشئاً عن مرض) او التحق بدولة اجنبية او حمل اقراراً او اعترافاً بالاخلاص والطاعة لها ، او قام بعمل قد يصبح بموجبه احد رعايا تلك الدولة ، او اشترك في ذلك العمل او ابدى - تسقط عنه العضوية ، ويصبح محله شاغراً .
- ج- يكون سقوط العضوية وشغور محل النائب في جميع الاحوال المبينة في هذه المادة والمواد السابقة ؛ بقرار من اكثرية مجلس النواب ، وبذايع باعلان من رئيس الوزراء ينشر في الجريدة الرسمية .
- د- يجوز لأي من اعضاء مجلس النواب ان يستقيل بكتاب يقدمه الى رئيس مجلس النواب وتعتبر الاستقالة نهائية من وقت وصولها الى الرئيس المشار اليه ، ويصبح مقعد النائب شاغراً .
- هـ- عند شغور محل في مجلس النواب بالمرئيس الوزراء بانتخاب نائب جديد بدل من شغل محله .

القسم السادس

(في جرائم الانتخاب)

- ٣٥- كل من:
- أ- كمد ادخال اسم في جداول الناخبين ، او حذف اسم منها خلافاً لاحكام هذا القانون ، او تمسك اهل ادخال اسم او اهل حذفه كذلك .
- ب- استعمال القوة او التهديد مباشرة او بالواسطة لمنع ناخب من استعمال حق التصويت او الاكراه على التصويت على وجه خاص ، او لان ذلك الناخب يستعمل حق التصويت او امتنع عنه .
- ج- يجر حرية ناخب بآية صورة كانت ، او اوقع به ضرراً او اذى او خسارة مادية او معنوية ؛ او هدده بذلك .
- د- استعمال التهم والبدع ليشل ناخب في استعمال حقه المطلق في التصويت ، او في منعه من استعمال هذا الحق .
- هـ- اعطى ناخباً ، مباشرة او بالواسطة ، او اقرضه او عرض عليه او قهد بأن يعطيه نقوداً او منفعة او اي شيء آخر لكي يحمله على التصويت على وجه خاص او على الامتناع عن التصويت .
- و- خالف او طلب مباشرة او بالواسطة نقوداً او قرصاً او منفعة او اي شيء آخر لنفسه او لغيره ، سواء اكان ذلك قبل الانتخاب او في اثنائه او بعده ، بقصد ان يستعمل صوته على وجه خاص او ان يتنصع عن التصويت او ليحذل غيره على التصويت على وجه خاص او على الامتناع عن التصويت .
- ز- اعطى صوته في الانتخاب وهو يعلم ان اسمه ادرج في جدول الناخبين بشير حق .
- ح- اعطى صوته باسم غيره او باسم شخص وهمي .

كل من انتخب

ط - استعمل حقه في الانتخاب أكثر من مرة واحدة في الانتخاب واحد .

ي - اختلاس أو اخفی أو تلف أو زور جدول ناخبين أو ورقة انتخاب أو أي ورقة أخرى تعلق بعملية الانتخاب وأجراءاته ، أو غير نتيجة انتخاب أية وسيلة أخرى بقصد تغيير الحقيقة في نتيجة الانتخاب أو بقصد إيجاد ما يستوجب اقتراحاً جديداً .

ك - أخل بحرية الانتخاب أو بنظام إجراءاته ، باستعمال القوة أو التهديد ، أو بالإشتراف في تجميع أو صياح أو مظاهرات .

ل - خطف أي صندوق من صناديق أوراق الانتخاب أو اتلفه أو فتحه بدون تفويض قانوني .
يماقب بد أداته من قبل محكمة بدائية ، بالحبس لمدة لا تزيد عن سنة واحدة أو بغرامة لا تزيد على مئة ليرة فلسطينية .
وعلاوة على ذلك يحرم من حق الانتخاب مدة خمس سنين من تاريخ الحكم عليه .

٣٨ - كل من :

أ - افشى سر الاقتراع أو سر إعطاء ناخب لرايه بدون رضاه .

ب - نشر أو أذاع قبل الانتخاب أو في أثناءه ، بيانات كاذبة عن سلوك أحد المرشحين أو عن أخلاقه بقصد التأثير في نتيجة الانتخاب .

يماقب بد أداته من جانب قاضي صلح ، بالحبس مدة لا تزيد على سنة أشهر أو بغرامة لا تزيد على خمسين ليرة فلسطينية .

٣٩ - كل نشر أو وسيلة من الوسائل المأنة ترمي إلى ترويج الانتخاب يجب أن تشتمل على اسم الناشر واسم صاحب المطبعة ، وكل من خالف أحكام هذه المادة يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٣٨ من هذا القانون ، وتصادر النشرات أو الأوراق المذكورة .

٤٠ - كل من :

أ - دخل المكان المخصص للانتخاب حاملاً سلاحاً من أي نوع كان .

ب - دخل المكان المخصص للانتخاب من دون أن يكون له حق الدخول ، ولم يخرج عند أمر الرئيس له بذلك .

ج - إساء السلوك في المكان المخصص للانتخاب ، أو لم يطلع أوامر الرئيس بأية صورة كانت .

٤١ - يخرج بالقوة بناء على أمر الرئيس ، ويماقب بد أداته من قبل قاضي صلح بغرامة لا تزيد على عشر ليرات فلسطينية .
كل موظف حكم عليه بجريمة من جرائم الانتخاب ، ارتكبها أثناء تأديته وظيفته يجوز عزله وفقاً لأحكام الأنظمة

الموظفين علاوة على إهانة عقوبة قد تفرض عليه بموجب أحكام هذا القانون .

٤٢ - يعاقب على المخالفة في جرائم الانتخاب بالعقوبات المنصوص عليها للجريمة الثامنة .

التسم الساج

(الأنظمة والالتزامات)

٤٣ - مجلس الوزراء ان يصدر الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

٤٤ - يلغى قانون الانتخاب للمجلس التشريعي لسنة ١٩٢٨ ، وذيله ، والقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٤٧ ، وجميع الأنظمة الصادرة بموجب تلك القوانين .

في ١٥ جمادى الأولى ١٣٦٦ و ١٩٤٧/٤/٥

(عبد الله)

رئيس الوزراء

خبر الرافعي

وزير الداخلية

محمد عباس

الروسمة والتوجيهات

بدون الإرادة الملكية السامية بما يلي :

١ - لاد صاحب السمو الملكي الأمير حمود آل سعود وسام النهضة المرحع العملي الشان .

٢ - لاد صاحب السمو الملكي الأمير فيصل آل سعود وسام النهضة المرحع العملي الشان .

٣ - لاد علي بن علي الشيع يوسف ياسين وسام الاستقلال من الدرجة الأولى .

٤ - لاد علي بن علي من معادة الشيخ إبراهيم السليمان وسام الشيع عبد العزيز كحيمي وسام الاستقلال من الدرجة الأولى .

٥ - لاد علي بن علي من محمود مختار بك السائد والوجيه نصوح بك السائد .

٦ - لاد علي بن علي من صاحب السمو الملكي الأمير طلال نيشان الافتخار ذا الشراح الأكبر والي صاحب السمو الملكي الأمير نايف نيشان الافتخار من الصنف الأول والي صاحب "نخامة حيدر باشا الرافعي نيشان الافتخار من الصنف الأول ، كما انضم على عبد المنعم بك الرافعي نيشان الافتخار من الصنف الأول ، وجاه الدين بك طوقان نيشان الافتخار من الصنف الثاني . وقد فضل صاحب الجلالة الملك المعظم أيده الله الصلوات إرادته الملكية بالساح بحمل الأوسمة المذكورة .

تنظيم قواعد الخدمة في السلك السياسي الأردني

بدون الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء العالي رقم ١٠٥ بتاريخ ١٩٤٧/٣/١٩ المتضمن

لتنظيم الخدمة في السلك السياسي الأردني كما يلي :

قسم الوزراء المفوضون إلى ثلاث درجات :

١ - وزير مفوض من الدرجة الأولى ، ويكون مساوياً في الرتبة لمنصب وزير في الدولة .

٢ - وزير مفوض من الدرجة الثانية ، ويكون مساوياً في الرتبة لمنصب وكيل وزارة .

٣ - وزير مفوض من الدرجة الثالثة ، ويكون مساوياً في الرتبة لمنصب (مساعد وكيل وزارة) .

٤ - مستشار مفوض (الدرجة الثالثة) ، ويكون هذا الموظف مساوياً من حيث الرتبة والدرجة ل (مدير

رسم) أو (فصل عام) .

٥ - مستشار دولة (سكرتير أول) في المفوضيات الأردنية الدرجة الرابعة ، ويكون هذا الموظف مساوياً من حيث الرتبة

والدرجة ل (فصل) .

٦ - مستشار دولة (سكرتير ثاني) في المفوضيات الأردنية الدرجة الخامسة ، ويكون هذا الموظف مساوياً من حيث الرتبة

والدرجة ل (نائب فصل) أو [سكرتير وزارة الخارجية] .

٧ - مستشار دولة (سكرتير ثالث) في المفوضيات الأردنية الدرجة السادسة ، ويكون هذا الموظف مساوياً من حيث

الرتبة والدرجة ل (مترجم في وزارة الخارجية) .

٨ - الموظفون الآخرون [غير الوزراء المفوضين والمستشارين والفصل العامين والفصل وثاني الفصل والسكرتيرين]

كل من يخدم في السلك السياسي ، وتكون وظائفهم كتابية أو غير ذلك حسب مقتضيات الأحوال .

٩ - من إعطاء السلك السياسي ، وتكون وظائفهم كتابية أو غير ذلك حسب مقتضيات الأحوال .

١٠ - من إعطاء السلك السياسي ، وتكون وظائفهم كتابية أو غير ذلك حسب مقتضيات الأحوال .

نظام

الاشراف على الحراج المخصوصية رقم ٢ لسنة ١٩٤٧

عملاً بالسلطة المخولة الي بموجب المادة ٣٨ من قانون الحراج والثابت لسنة ١٩٢٧ وبالنظر الى مديري الاراضي والمساكن من ضرورة وضع الحراج والثابت المخصوصية في لواء الصكر تحت اشراف وحماية دائمة الحراج فالي امر بوضع النظام التالي موضع العمل والتنفيذ:

- ١ - توضع جميع الحراج والثابت المخصوصية في لواء الصكر تحت اشراف دائرة الحراج .
- ٢ - يعمل بهذا النظام اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

١٩٤٧/٤/٩

رئيس الوزراء
سمير الرفاعي

(امر رقم ٨ لسنة ١٩٤٧)

صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩

بالاستناد الى الصلاحية المخولة الي بمقتضى المادة الخامسة من نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩ وبشأن امر رقم ٧ لسنة ١٩٤٧ الصادر بتاريخ ١٩٤٧/٣/١١ والمتضمن الناء لجنة للتحريات من تاريخ ١٩٤٧/٤/١ امر بما يلي:

لا يستوفى ابتداء من تاريخ ١٩٤٧/٤/١ اي مبلغ كان باسم عائدات للحكومة عن امارات السكاوت وشوك المتوردة .

في ١٩٤٧/٣/١٩

رئيس الوزراء
سمير الرفاعي

الموظفون

- ١ - تعيين عبد المذم بك الرفاعي وكيل لوزارة الخارجية من تاريخ ١٩٤٧/٤/١ بالدرجة الثانية .
- ٢ - تعيين زهاء الدين بك الجلود وزيرا مفوضاً في الغرة من تاريخ ١٩٤٧/٤/١ بالدرجة الثانية .
- ٣ - تعيين سيادة الشريف حامد بك سميد الدين امينا ثانيا للذات السنية من الدرجة الرابعة من تاريخ ١٩٤٧/٤/١ .
- ٤ - نقل رئيس التشرعات المدنية عبد الحميد بك سراج لوظيفة مامور تقدير في قسم ضريبة الدخل ونقل علي بك روس مامور التقدير في قسم ضريبة الدخل لوظيفة رئيس التشرعات المدنية كل بدوخته وراثته الحاليين من ١٩٤٧/٤/١ .
- ٥ - نقل عبد الله بك الزوقات عضو محكمة عمان الابتدائية لوظيفة السكرتير الاول في المفوضية الاردنية في بيروت وتربيه الى الدرجة الرابعة من ١٩٤٧/٤/١ .
- ٦ - ترقيع السيد نجيب الصغير رئيس جرك عمان الى الدرجة الخامسة من ١٩٤٧/٤/١ .
- ٧ - ترقيع مامور الجرك السيد وقت المفتي الى الدرجة السادسة من ١٩٤٧/٤/١ .
- ب - قرر مجلس الوزراء العالي السيد صالح المر الموظف في قيادة الجيش العربي الاردني على التقاعد من ١٩٤٧/٤/١٥ .
- ج - وافق نظام رئيس الوزراء المظلم على ما يلي:
- ١ - عزله السيد شفيق الراشد الحراجي مديراً ناحية في كفاية من خدمة الحكومة من ١٩٤٧/٤/١ لعدم لياقته .
- ٢ - قبول استقالة السيد سامي السوداني من ١٩٤٧/٣/٢٨ .
- ٣ - ترقيع الكاتب في وزارة المالية السيد محمد المصطفى لوظيفة محاسب من الدرجة الثالثة من ١٩٤٧/٤/١ .
- ٤ - ترقيع الكاتب في وزارة المالية السيد احمد يوسف الى الدرجة الخامسة من ١٩٤٧/٤/١ .
- ٥ - تعيين السيد خضير الحريسات لوظيفة كاتب في دائرة البرق والبريد من ١٩٤٧/٤/١ .
- ٦ - تعيين السيد خضير الحريسات لوظيفة مرسلي لشعبة خدمة البريد في دائرة البريد من ١٩٤٧/٤/١٦ .

هكذا عند الاستلام

- ٢ - تعيين السيد حنا جيمانت لوظيفة كاتب من الدرجة الثامنة في وزارة الخارجية من ١٩٤٧/٤/١ .
- ٣ - ان الوظيفة التي عين لها السيد سميد الاناصر هي مساعد مامور تقدير في ضريبة الدخل وليست وظيفة مامور تقدير كاتر في المدور رقم ٨٩٤ من الجريدة الرسمية .
- د - وافق مالي وزير المالية على قرار المجلس القضائي العالي المتضمن مايلي:
- ١ - ترقيع الكاتب السيد عزت الصايبي الى الدرجة الثامنة من تاريخ ١٩٤٧/٤/١ .
- ٢ - نقل درجة السيد حابس المايلة الكاتب في محكمة صلح مادبا الى الماشرة من تاريخ ١٩٤٧/٤/١ .

(تمريفة وسوم بلدية السلط)

قرر مجلس الوزراء العالي في جلسته المتقدمة بتاريخ ١٩٤٧/٤/٩ الموافقة على التمريرة العالية للرسوم التي تمليها بلدية السلط من البساتين والمقاهي والوجات والاعلانات والموزونات على ان تنفذ من تاريخ ١٩٤٧/٤/١:

- ١ - خمسة ملا في السنة عن كل متر مربع ، او جزء منه ، من البسطة التي توضع امام الدكاكين .
- ٢ - خمسة ملا في السنة عن كل متر مربع ، او جزء منه من المظلة التي توضع امام الدكاكين .
- ٣ - اثنان وخمسون ملا في السنة عن كل لوحة او اعلان عندما تنقص المساحة عن متر مربع وجنيه واحد عن كل متر مربع او جزء منه عندما تكون المساحة متراً مربعاً او اكثر .
- ٤ - يشترط عن الموزونات التي تباع في الاسواق العامة ، وتوزن بميزان البلدية ، وسم قدره خمسة ملات عن كل خمسين كيلو غراماً او اي كسر منها فوق الشرة كيلو غرامات .

فقدان الجنسية الاردنية

بمقرر المجلس المدعو بشير سلمان ابو الملا وحنيه بنت عبد الرزاق الالهي بالجنسية السورية قرر مجلس الوزراء العالي لجنسيته المفقدين بتاريخ ١٩٤٧/٤/٩ واعتبارها فائدين للجنسية الاردنية .

اعلان

لرست الرقعة الطبيعية على القامدين الى المملكة الاردنية الهاشمية من تركيا بطريق الجو والبر ضد الطاعون اعتباراً من ١٩٤٧/٣/٢٧ والتي الرقعة اعطيت على القامدين الى المملكة الاردنية الهاشمية من العراق وسوريا بطريق البر والجو ضد الجسدري اعتباراً من ١٩٤٧/٣/٢١ .

الحامون

نفع القاضي السيد حنيت وشيد وسوم رخص الحمامة من سنة ١٩٤٦ - ١٩٤٧ .

اعلان

بمقرر المجلس المدعو بشير سلمان ابو الملا وحنيه بنت عبد الرزاق الالهي بالجنسية السورية قرر مجلس الوزراء العالي لجنسيته المفقدين بتاريخ ١٩٤٧/٤/٩ واعتبارها فائدين للجنسية الاردنية .

ج . ف . وليول
مدير الاراضي والمساحة

دار التسجيل - الكرك
دار الاراضي - عمان
دار التسجيل - الكرك
دار الاراضي - عمان

ج - يلقى هذا الامر الامم رقم (د) لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ١٩/٣/١٩٦٧ والنشر في العدد ٨٨١ كريتخ ١٦/٣/١٩٦٧.

ب - يسل بهذا الامر اعتباراً من ١/٤/١٩٦٧

أ - علا بالصلاحيه المخرجه اليه بموجب البند (هـ) من الفقرة (٦) من الاعلان الذي اشتمل على موافقة غبطة رئيس الوزراء المنشور في العدد ٨٦٥ كريتخ ١٦/٣/١٩٦٧ من المخرجة الرسمية لجلال

[illegible]

٥٠ كل من يخالف الحكم هذا الامر يمرض نفسه للموت في المدة الرابعة من انقضاء من تشرق الارض لسنة ١٣٥٠

مراتب الشؤون الاقتصادية

3

July 11/20

اعلان

صادر بمقتضى الفقرة الاولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١
علا حكم الفقرة الاولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ اعلن انني بعد مرور ١٥ يوما من تاريخ
تخذ الاعلان في الجريدة الرسمية ساندت الى مجلس الوزراء العالي طلبا بقصد ابرام قرار بامشروع استملاك كامل القطعة
١٨٦ من حوض البلدة رقم ٦ من اراضي قرية جرش والبالغة مساحتها اربعة دونمات و ٩٠٦ امتار مربعة بقصد اقامة
نقله الدرك في جرش عليها مشروع المنفعة :لإقامة بالمعنى المقصود من قانون الاستملاك .
ج . ف . ولبول
١٠٠-ر الاراضي والمساحة

امری نسویہ

صادر بمقتضى المادة ٤ من قانون تسوية الاراضي لسنة ١٩٣٧

بل لا حمل لتسمية الاراضي سيشرح به في قطعة الارض - وما عليها من ابنية - الكائنة ضمن حوض مدينة محلات -
 وهم لا حدود شرقا - بحر - صدرا عيشة وطريق عمان مادبا - شمالا طريق عمان ناعور - غربا طريق عمان ناعور وحدهم
 من ناحية الدمام - جنوبا حدود منطقة الداية الماصحة وعامه - حدود اراضي قرية القويسمة حتى طريق عمان مادبا - كما
 سجل في الخريطة المعلقة بدائرة تسجيل عمان .
 للاطلاع على ذلك فليحضر اي حق ملك او حق تصرف او حق منقعة في قطعة الملك الموصوفة اعلاه سيلفون فيها بعد
 ملئ من التاريخ الذي يجب ان يقدم فيه ادعائهم بموجب المادة الخامسة من القانون المشار اليه .
 ج . ف . وليول
 مدير الاراضي والمصاحبة

١٩٤٧/٢٩

اعلان تسوية

صادر بموجب المادة ٥ من قانون تسوية الاراضي لسنة ١٩٢٧

أظهر أن عمل التسوية للأراضي الموسوفة انداء سبيدا في اليوم الثاني من شهر نيسان سنة ١٩٤٧ .
 ان : قطعة الأرض - وما عليها من ابنية - الكائنة ضمن حوض مدينة عمان ورقم ٣٣٣ المحيطة شرقا جسر مصداق
 عيشة وطريق عمان مادبا - شمالا طريق عمان ناعور - غربا طريق عمان ناعور وحدود منطقة بلدية العاصمة
 جنوبا - حدود منطقة بلدية العاصمة وقامه حدود اراضي قرية القويسمة - حق طريق عمان مادبا - كما مبين على
 الخريطة المعلقة بالدارة تسجيل عمان .
 ان جميع الاشخاص الذين يدعون باي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في الاراضي المذكورة ان يقدموا ادلتهم
 والاثبات المؤيدة لها الى موظف دائرة الاراضي الذي سيكون موجودا في مكتب التسوية قرب واس العين .
 اما على ضوء الاراضي التي يتنازل عنها جميع الاشخاص الذين لهم اي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في اية ارض
 او ارض على ذلك الحق متفرقا او متزاعا فيه .
 ج . ف . ويول
 مدير الاراضي والمساحة

اعلانی

المجلس اعتمد الحكم بالبدل من المادة الثالثة من قانون الاستعلاء لسنة ١٩٣١ بأن بلدية العاصمة تازمة على تقديم طلب
إلى وزير الشؤون البلدية في مدة مائة يوم من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية لإصدار القرار المتخذي باعتبار

استملاك ما مساحته ٣٥٠٠٠ متر مربعاً من ملك السيد عبد الوهاب الحلواني بنية دمج موقفه في السمة المقررة للطريق الذي يربط عمارع النعسكر بالشارع المؤدي لقيادة الشرطة مشروطاً بفتح المسام بالمعنى المقصود بقانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ ومعدله .

في ١٩٤٧/٤/٩

رئيس بلدية العاصمة
ساج حجازي

اعلان

اعلان بمقتضى احكام البند ٣ من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ بان بلدية العاصمة عازمة على تقديم طلب الى مجلس الوزراء العالي بعد مضي ١٥ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة لاسصدار القرار المتقضى باعتبار استملاك ما مساحته .

متر مربع

٤

٢٣

من ملك السيدين راضي وداود قحاحة بنية دمج في السمة المقررة لشارع الاشرافية بموجب المخطط المصدق مشروطاً بفتح الدام بالمعنى المقصود بقانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ ومعدله .

في ١٩٤٧/٤/٩

رئيس بلدية العاصمة
سامح حجازي

اعلان

من مسجل العلامات التجارية

اعلن ان خطا مطبوعاً قد وقع في المصحف رقم ١٨٥١٧ من عمدة الجريدة الرسمية رقم ٨٩٧ الصادر بتاريخ ١٩٤٧/٤/٨ فالعلامة (BUCKET BRAND) وضمت خطاً تحت الرقم ٧٢٧ بينما يجب ان توضع تحت الرقم ٧٢٨ وكذلك وضعت العلامة (SEAU) تحت الرقم ٧٢٨ بينما يجب ان توضع تحت الرقم ٧٢٧ لذلك اتقضى نشر هذا الاعلان .

مسجل العلامات التجارية

اعلان

صادر بمقتضى قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧

قد سجلت في وزارة المدلية في هذا اليوم التاسع والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٤٧ ، بمقتضى قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧ الشركة المبينة تفصيلها في ادناه :

١- اسم الشركة : شركة الفنادق والسياحة الاردنية المحدودة .
٢- اسماء الشركاء المؤسسين : محمد سيد ملحي ، وديع القسوس ، سميح طوقان ، كنج شكري ، اميل قبيسي ، وخليل جانيك .

عمان .

خمس الاف جنيه فلسطيني .

خمس الاف جنيه فلسطيني .

محمد سيد ملحي وديع القسوس (مجتمعين ومفردين) .

٣- مركز الشركة :
٤- رأسمال الشركة :
٥- رأسمال الشركة المدفوع :
٦- اسماء الشركاء المؤسسين بتولي شؤون الشركة والتوقيع باسمها

فتح الفنادق والسياحة في أنحاء شرق الاردن .
١ نيسان سنة ١٩٤٧ .
لاجل غير مسمى .

اعلان

صادر بمقتضى قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧

قد سجلت في وزارة المدلية في هذا اليوم الثالث من شهر نيسان سنة ١٩٤٧ بمقتضى قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧ الشركة المبينة تفصيلها ادناه :

١- اسم الشركة : شركة ابراهيم اسماعيل خضر واولاده المحدودة .
٢- اسماء الشركاء : ابراهيم اسماعيل خضر وغالب وسامي ولدي ابراهيم خضر .
٣- خمسة وعشرون الف جنيه فلسطيني .
٤- عمان - شرق الاردن .
٥- ابراهيم اسماعيل خضر وغالب ابراهيم خضر (مجتمعين ومفردين)

١- رأسمال الشركة :
٢- رأسمال الشركة المدفوع :
٣- اسماء الشركاء المؤسسين بتولي شؤون الشركة والتوقيع باسمها

١- اسماء الشركاء المؤسسين بتولي شؤون الشركة والتوقيع باسمها

١- اسماء الشركاء المؤسسين بتولي شؤون الشركة والتوقيع باسمها

١- اسماء الشركاء المؤسسين بتولي شؤون الشركة والتوقيع باسمها

١- اسماء الشركاء المؤسسين بتولي شؤون الشركة والتوقيع باسمها

١- اسماء الشركاء المؤسسين بتولي شؤون الشركة والتوقيع باسمها

١- اسماء الشركاء المؤسسين بتولي شؤون الشركة والتوقيع باسمها

١- اسماء الشركاء المؤسسين بتولي شؤون الشركة والتوقيع باسمها

١- اسماء الشركاء المؤسسين بتولي شؤون الشركة والتوقيع باسمها

١- اسماء الشركاء المؤسسين بتولي شؤون الشركة والتوقيع باسمها

١- اسماء الشركاء المؤسسين بتولي شؤون الشركة والتوقيع باسمها

١- اسماء الشركاء المؤسسين بتولي شؤون الشركة والتوقيع باسمها

١- اسماء الشركاء المؤسسين بتولي شؤون الشركة والتوقيع باسمها

١- اسماء الشركاء المؤسسين بتولي شؤون الشركة والتوقيع باسمها

١- اسماء الشركاء المؤسسين بتولي شؤون الشركة والتوقيع باسمها

١- اسماء الشركاء المؤسسين بتولي شؤون الشركة والتوقيع باسمها

١- اسماء الشركاء المؤسسين بتولي شؤون الشركة والتوقيع باسمها

١- اسماء الشركاء المؤسسين بتولي شؤون الشركة والتوقيع باسمها

١- اسماء الشركاء المؤسسين بتولي شؤون الشركة والتوقيع باسمها

١- اسماء الشركاء المؤسسين بتولي شؤون الشركة والتوقيع باسمها

١- اسماء الشركاء المؤسسين بتولي شؤون الشركة والتوقيع باسمها

١- اسماء الشركاء المؤسسين بتولي شؤون الشركة والتوقيع باسمها

١- اسماء الشركاء المؤسسين بتولي شؤون الشركة والتوقيع باسمها

١- اسماء الشركاء المؤسسين بتولي شؤون الشركة والتوقيع باسمها

١- اسماء الشركاء المؤسسين بتولي شؤون الشركة والتوقيع باسمها

١- اسماء الشركاء المؤسسين بتولي شؤون الشركة والتوقيع باسمها

١- اسماء الشركاء المؤسسين بتولي شؤون الشركة والتوقيع باسمها

١- اسماء الشركاء المؤسسين بتولي شؤون الشركة والتوقيع باسمها

١- اسماء الشركاء المؤسسين بتولي شؤون الشركة والتوقيع باسمها

١- اسماء الشركاء المؤسسين بتولي شؤون الشركة والتوقيع باسمها

١- اسماء الشركاء المؤسسين بتولي شؤون الشركة والتوقيع باسمها

١- اسماء الشركاء المؤسسين بتولي شؤون الشركة والتوقيع باسمها

١- اسماء الشركاء المؤسسين بتولي شؤون الشركة والتوقيع باسمها

١- اسماء الشركاء المؤسسين بتولي شؤون الشركة والتوقيع باسمها

١- اسماء الشركاء المؤسسين بتولي شؤون الشركة والتوقيع باسمها

اعلان

صادر بمقتضى قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧

قد سجلت في وزارة المدلية في هذا اليوم الثامن من شهر نيسان سنة ١٩٤٧ ، بمقتضى قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧ الشركة المبينة تفصيلها ادناه :

١- اسم الشركة : شركة عملا الله اخوان وشركاهم .
٢- اسماء الشركاء : عملا الله بشاره عملا الله وبولس بشاره عملا الله وبجيب المايد الفاخوري .
٣- عمان - القدس .
٤- ٣٠٠٠ جنيه فلسطيني .
٥- عملا الله بشاره عملا الله ومفرداً .

١- رأسمال الشركة :
٢- رأسمال الشركة المدفوع :
٣- اسماء الشركاء المؤسسين بتولي شؤون الشركة والتوقيع باسمها

١٥ نيسان سنة ١٩٤٧ .

لاجل غير مسمى .

١- اسماء الشركاء المؤسسين بتولي شؤون الشركة والتوقيع باسمها

اعلان

صادر من مصلحة السير في عمان

لاحقا للاعلان الصادر بتاريخ ١٥/٣/١٩٤٧ والمتعلق بكفالات السيارات من موديل ١٩٤٦ وما دون.
وعلا بالامر رقم ١٠ - لسنة ١٩٤٧ الصادر بمقتضى نظم المرافق رقم ١٩٣٩ لسنة ١٩٣٩.
يعلن لاصحاب السيارات ووسائل النقل ان الكفالات قد انتهت جميعها.
لهذا يرجى من محرم اصحاب السيارات ان يبدوا وخص اقتناء لوحات ارقام السيارات في حالة بيعها خارج المصلحة
الاردنية الهاشمية لمصلحة السير في عمان لتسديد القيدود.
١٩٤٧/٤/٣

اعلان

تمن مديرة المصرف الزراعي في عمان ان مجلس ادارتها الموقر قد قرر حالة الاموال المدرج قيسدها في اذناه حالة اول
على الطالب الأخير الحاج علي السليمان العريبات من السلط بحد قدره ثلاثمائة ومثرون جنيها وستجري الاحالة القضائية
بعد خمسة عشر يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة لملي الطالب شراءها ان راجع متصرف لواء البلقاء او دلال
البلدية في السلط.
المقاطعة السلط - القرية السلط - الحوض وادي حادية - رقم الحوض ٨٩ - رقم القطعة ٣٣ - المساحة ١٦ دونم و ٣٤٤
متر - الحصة كاملا.
المقاطعة السلط - القرية السلط - الحوض وادي حادية - رقم الحوض ٨٩ - رقم القطعة ٣٣ - المساحة ٧٦ دونم و ٧٥٨
متر - الحصة كاملا.
المقاطعة السلط - القرية السلط - الحوض وادي حادية - رقم الحوض ٨٩ - رقم القطعة ٢ - المساحة ١١٣ دونم و ٨٧٨
متر - الحصة كاملا.

اعلان ثان صادر من دائرة تسجيل عمان

مطروح للبيع بالمزاد الثاني كامل قطعة الارض رقم ٤ من حوض بركة رقم ٤ من اراضي تلاح الملي المسجلة باسم للدين
باسد يوسف الرزق الله والموضوعة تامينا للدين بموجب تقرير عقد التأسيس المنظم انشاء التسوية تحت رقم ٣٨٥ تاريخ
١٩٤٤/١١/٢٣.
لن يرغب في الشراء فليراجع دائرة تسجيل عمان خلال ٣٠ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية

اعلان رابع صادر من دائرة تسجيل عمان

مطروح للبيع بالمزاد الثانية ٧ حصص من اصل ٧٧ من كامل القطعة رقم ١٢ من حوض المديب رقم ١٠ من اراضي
قرية بلال والمسجلة باسم المديون عبد الرحيم السلامة المهد من قرية بلال والموضوعة تامينا للدين بموجب عقد التأسيس رقم
١٩٤٤/١٢/٧.
وقد رست المزايدة على الطالب الأخير بمبلغ قدره ١٢٠ جنيه فلسطيني واعطي قرار الاحالة الاولى.
لن يرغب في الشراء فليراجع دائرة تسجيل عمان خلال ١٥ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية

اخبار صادر من دائرة تسجيل عمان

الى السيدة صابط الجبرائيل العيسى الحارثه من مادبا

باني الطلب المؤرخ ١٧/١٠/١٩٤٦ المقدم من قبل توفيق المودة الله المرزوق من مادبا وزعدل وفارس والقراري
باني الكتبان من قرية منجا المتضمن طلب افراز حصصهم عن حصص باقي الشركاء في قطعة الارض رقم ٩ من حوض
المرزوق من اراضي قرية منجا فقد جرى الكشف والافراز بنيا بك يوم الاثنين الواقع في ١٩٤٧/٣/٢ حيث تخصصت
لثلاثة ارقام الوقت ٢٠ من حوض طاسان رقم ٧ من اراضي قرية منجا الى توفيق المودة الله المرزوق من مادبا وزعدل
باني القراري اولادهم الكتبان من منجا على اعتبارها ١٩ حصة منها ١٣ حصة الى توفيق وحصصا الى كل من
باني القراري والقراري كالتخصصات القطعة ذات الرقم الموقت (٢١) من نفس الحوض الى كل من يعقوب وصليبا وصابط وميلاده
باني القراري العيسى الحارثه وجبرائيل العيسى الحارثه وصباحا بنت مرزوق المودة الله وليبيه بنت سالم المرزوق المودة
باني القراري العيسى الحارثه ويعقوب وعبد الله ومرزوق وعثمان اولاد خليل المرزوق المودة الله وعدلا بنت ابراهيم
باني القراري المرزوق المودة الله من مادبا باعتبارها ٤٦٤ حصة منها ٣ حصص الى كل من يعقوب وصليبا وصابط وميلاده
باني القراري العيسى الحارثه ويعقوب وعبد الله ومرزوق اولاد خليل المرزوق المودة الله حصص الى كل من جبرائيل
باني القراري العيسى الحارثه وسالم الصالون وعدلا بنت ابراهيم الحاماني و ١٢ حصة الى لبيه بنت سالم المرزوق المودة الله و ١٦
حصة الى مرزوق المودة الله و ١٩ حصة الى عثمان خليل المرزوق المودة الله و ٢٠٨ حصص الى ابراهيم
باني المودة الله من مادبا وعليه بذلك نتيجة الافراز الجاري لتقديم اعتراضك الى قاضي صلح عمان خلال شهر لمن
يغير هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وبمكس ذلك فسيتم الافراز الجاري نافذ المفعول

اخبار صادر من دائرة تسجيل عمان

الى فاطمة بنت غوله شيزابي المجهولة محل الإقامة

باني الطلب المؤرخ في ١٧/١٠/١٩٤٧ المقدم من المدعو علي الحسن الحوراني من عمان المتضمن طلب افراز حصصه من
مكة في قطعة الارض رقم ٢٧ من حوض الوبيدة الوسطاني رقم ١٤ من اراضي مدينة عمان فقد تقرر اجراء الكشف
باني المدة الواقع في ١٦/٥/١٩٤٧ فبذلك الحضور الى موقع القطعة المذكورة في اليوم المين وان لم تحضري او
باني ولا قانونا عنك فسيجري لافراز بنيا بك وتعتبر موافقة طالب الافراز في طيه .

اعلان

الى مخانير واهالي قرية زبود وسيل خسيان

لكن يطرح اليكم انه وفقا للمدين ٣ و ٤ من نظام تسوية لاراضي رقم ١ لسنة ١٩٤٢ يعتبر سجل الاموال غير المنقولة
تدرككم انه قد تم في اليوم التاسع من شهر نيسان سنة ١٩٤٧ .
وبذلك تم الاعلان انه في حالة عدم قيامكم بتسجيل اية اموال غير منقولة عائدة لكم في القرية المذكورة في
الاعلان خلال خمس سنوات من التاريخ المبين اعلاه فان رسوم التسجيل الواجب استيفائها عن تلك الاموال غير
المتسجيلات مشاعلة عند تحصيلها .

اعلان ثان صادر من دائرة تسجيل مادبا

مطروح للبيع بالمزاد الثاني ١٢ حصة من اصل ٤٠ حصة من كامل قطعة الارض رقم ٨ من حوض ام خنجر رقم ٩ من اراضي
القرية المسجلة باسم المديون داود الفايح الفاضل المطيرين والموضوعة تامينا للدين .
لن يرغب في الشراء فليراجع دائرة تسجيل مادبا خلال ٣٠ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية

هذا من الجدير